

فإن كان بالصلوة فإن المعقبات قد صرحوا بوجوبها في حال
الفاصلة فلنحسبها ولنعين لها فرض واجب بقضاء
من براضا من تراويحها وفيه احدها والاصح ان يرضى
او طالا او بطا ما لم يتلوه درهما او ثمانية فان
الثالث فيها وان فلتنص بالدور مثلا من فائتة صلوة شهر
وكان قيمة نصف الصاع درهما عتقا فليدفعه بالوجوب
وثنائين درهما على قول ابي حنيفة رحمه الله اذا التوى
من الفائتة عنده وان كان الثلث ستين درهما مثلا
فلتوص ان يسطر في ثلثه مستوهبة فان وهب يعط منه
ثانيا وهكذا الى ان تبلغ مائة وثمانين **ثم اعلم** ان الرتبة
بالدور ليس كالوصية بالاعطاء اول مرة فانها فيا قصار
الواجب ويجب تنفيذها على الوصي والوارث بخلاف الوصية
بالدور فانها وصية بالتدبير وليس يجب تنفيذها وليس
فيها قضاء ما وجب عليه واكبره ان الميراث الثلث فالماحول
من ستة مائة الله تعالى ان يردده ويقبل منه هذا كما ان الله

مكرر

يترك ما لا اصل فاستقرض ثم اعطى ثم استوهب
ثم اعطى وهكذا الى ان يتم قدية الغايات ثم استوهب
واعطى للمرض او تبرع رجل من ماله منى القبول
المعذر وانما اذا ارضى باقل من الثلث واوصى
الدور واوصى ببقية الثلث في البرعات كما هو
العادة في زماننا ولم يوص بها اصلا فقد اتى
بتوكيد ما وجب عليه اذ الواجب يوصى من ماله
الفائتة بقدر ما احتل الثلث فقد قصر فيه فتراو
ماله في الصورتين وقيل مع ما لم يلزم في الصورة
الاولى فبذلك لم يسهل عاينتك بقوله نعمي كان
عليه مع الصلوة الزكوة والنج والمصوم او غيرها من
الوجبات ولم يصف الثلث لجمعها فوزع واوصى بالدور
يرضى القبول للمعذر والمقرورة كالصورة السابقة
واما من لم يكن عليه فائتة ولكن خاف ان يكون
في بعض صلواته قسدا او كراهية فاوصى بدور